



موجز

التقرير العربي الثالث

حول

التشغيل والبطالة في الدول العربية

(انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة ... حاضرا ومستقبلا)

تقديم :

يمثل التقرير العربى للتشغيل أحد أهم إصدارات منظمة العمل العربية، التى دأبت على تقديمها إلى أطراف الإنتاج الثلاثة، خلال الأعوام الأخيرة، بواقع تقرير كل حولين إلى جمهرة المشتغلين والمنشغلين بقضية التشغيل والبطالة فى الدول العربية بشكل عام .

وقد صدر العدد الأول من التقرير العربى للتشغيل فى عام 2008، وتم إطلاقه بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى مدينة القاهرة متضمناً خلفية معلوماتية ورؤية فكرية شاملة لقضية التشغيل والبطالة فى الدول العربية، تحت عنوان "نحو سياسات وآليات فاعلة" .

وصدر العدد الثانى فى عام 2010 وتم إطلاقه فى ضاحية "قمرت" بالجمهورية التونسية معالجا (قضايا ملحة) فى ذات الحقل الفكرى والعملى للتشغيل والبطالة .

وهذا هو العدد الثالث الذى حرصت منظمة العمل العربية على أن تجعله مواكباً للتغيرات الكبرى التى اجتاحت المنطقة العربية خلال عام 2011، ولم تزل حتى لحظة إعداد هذا التقرير . ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تم تكوين لجنة من الخبراء العرب البارزين، من دول عربية مختلفة، عقدت عدة اجتماعات بمقر منظمة العمل العربية فى القاهرة، ثم أصدرت تقريرها النهائى بتاريخ 12 أبريل/ نيسان 2011، متضمناً التصور المتكامل عن التقرير، ومحاورة الرئيسية، والمحتويات المقترحة لكل محور منها . وبناء على ذلك، تم تكليف مجموعة من الخبراء بإعداد المحاور، وجرت عملية وضع التقرير فى شكله النهائى بخطوات عديدة اقتضت جهداً متواصلاً من فريق البحث والتنسيق والتحرير، تحت إشراف الجهات المعنية فى منظمة العمل العربية .

ووفقاً لما تم إقراره بشأن موضوع التقرير ومحاورة، فقد اختير له عنوان جامع :
"انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة حاضراً ومستقبلاً" .

ونظراً لما يتضمنه بحث هذا الموضوع من زوايا مختلفة، فقد تنوعت المعالجات بين محاور التقرير حول القضية المركزية لقضية التشغيل والبطالة في هذا العدد من التقرير .

وقد عالج المحور الأول أوضاع التشغيل والبطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية العربية بالاعتماد على ما تتضمنه قاعدة البيانات والمعلومات الاحصاءة بمنظمة الدول العربية، والمصادر الأخرى ذات الصلة .

أما المحور الثاني فقد عالج الانعكاسات الاقتصادية للاحتجاجات الشعبية في المدى القصير والمدى الطويل، مع تركيز خاص على آثار التغيرات العربية الأخيرة على معدلات التشغيل والبطالة في الدول العربية .

وجاء المحور الثالث ليتناول الانعكاسات الاجتماعية، من حيث نقص فرص العمالة في القطاعين العام والخاص، وأثر الاضطرابات الأمنية، وبروز المطالب الفئوية والجهوية المختلفة، والجدل المثار حول تعديل أو تغيير الإطار التشريعي المنظم لقضايا العمل في مختلف الدول العربية .

وفي المحور الرابع، يتناول التقرير - بالعرض والتحليل - الإجراءات التي تم اتخاذها أو الشروع في اتخاذها خلال الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية العربية، من أجل دعم التشغيل وتعزيز التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي الحقيقي والعدالة الاجتماعية . وتم تقسيم الدول العربية لأغراض التحليل الى مجموعتين : تضم أولاهما تونس ومصر والأردن، بينما تشمل الأخرى على مجموعة الدول الخليجية ذات الصلة .

أما المحور الخامس فقد ركز على وضع جملة تصورات حول (سياسات حكومية فاعلة لدعم التشغيل)، متناولاً السياق العام المقترح لتوجهات السياسات، في الإطار العربي والدولي، وإعادة هيكلة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل. كما تناول المحور مقترحات عملية لسياسات تنموية وتشغيلية في قطاعات ذات أهمية خاصة، وفي مقدمتها : التعليم الجامعي، والقطاع الزراعي، وتنمية المجتمعات المحلية . وانتهى المحور إلى وضع تصور لدفع التشغيل من خلال تطوير القدرة التنافسية والتنمية المستدامة .

وفي **المحور السادس** (بناء قواعد التوافق المجتمعي المحقق لقدر أكبر من العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي) مناقشة علمية وعملية لقضية التوافق المجتمعي، باعتبارها ضرورة أساسية لتحقيق الإصلاح والعدالة والسلم الاجتماعي، انطلاقاً من الحوار الاجتماعي المنظم بين أطراف الإنتاج الثلاثة . وقد ركز هذا المحور بصفة خاصة على أهمية الدور التنامي للدولة في تحقيق التوافق، من خلال مشاركة مجتمعية مع كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني، سعياً إلى تعزيز التشغيل المنتج والعمل اللائق، في إطار مستديم من النمو والعدالة .

وجاء **المحور السابع** بعرض تحليلي حول (ملاح خطط وطنية لدعم التشغيل والحد من البطالة في ضوء الاحتجاجات الشعبية) بتركيز خاص على الحالة التونسية . ويقدم المحور في سياق عرضه لحالة الدراسة نماذج لسياسات التشغيل الناجعة، انطلاقاً من زيادة إيجاد فرص العمل وتأهيل وتدريب قوة العمل، وتحقيق المشاركة بين القطاعين العام والخاص في هذا السبيل، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

ثم إن **المحور الثامن** (التعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة) يبدأ بتقديم عرض تحليلي مركز لواقع التعاون العربي في المجال موضوع الدراسة، ويختتم بضرورة تفعيل الاستراتيجيات العربية المشتركة في المجالات التنموية، ويورد مقترحات عملية لتفعيل دور منظمة العمل العربية في هذا الشأن .

وأخيراً، فإن (خلاصة التقرير) تقدم حوصلة لما ورد في المحاور الثمانية لهذا التقرير، في شكل اتجاهات لواقع ما جرى، وتوجهات لما يجب أن يجرى في قادم الأيام، بعد أن تهدأ عاصفة الاحتجاجات الشعبية الأخيرة .

و في اعتقادي أن هذا التقرير مطروح أمام الحكومات لإعطاء التشغيل الأهمية التي تتطلبها الحاجة، وإعطاء أولوية لتأهيل العامل الوطني والعربي، وتسليحه بالقدرات اللازمة، ومنحه أسبقية التشغيل.

إنها دعوة صريحة للحكومات من أجل التعامل الحريص على معالجة الخلل في التنمية الاقتصادية والتي جاءت محصلتها على حساب الجانب الاجتماعي. ونقّي كبرى في أن

المسؤولين لن يترددوا في استخدام الوسائل المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة التي يشعر المواطن بنتائجها ويلمسها تحسنا ملموسا في مستوى حياته اليومية.

ويهمني ان أشير هنا إلى أن هذا التقرير يتضمن اقتراحات وأفكارا عملية عديدة، يمكن الأخذ بها وتطويرها والبناء عليها... سعياً إلى مستقبل مأمول، نرجوه محققاً لتطلعات الشعب العربي في غد أفضل ... وملبياً لمتطلبات الأجيال الصاعدة نحو فرص متكافئة في نوعية الحياة، والعمل، وكسب الدخل، وتحسين مستوى المعيشة ...
وتلك تطلعات ومتطلبات تستحقها شعوبنا العربية بجدارة .

والله ولي التوفيق

أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

القاهرة، سبتمبر / أيلول 2012

موجز

التقرير العربى الثالث

حول التشغيل والبطالة فى الدول العربية

المحور الأول - أوضاع التشغيل والبطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية العربية :

شهدت معظم الدول العربية خلال الفترة من 2001-2008 معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيا وبشكل مستمر نتج عنها انخفاض ملحوظ في متوسط معدل البطالة في معظمها، فإن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبالرغم من كون البلدان العربية - باستثناء دول الخليج - ليست مندمجة في السوق المالية العالمية، سرعان ما انتقلت آثارها إلى الاقتصادات العربية عندما تحولت تلك الأزمة إلى أزمة اقتصادية عالمية، حيث قل الطلب على صادراتها وانخفض حجم الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المهاجرين إلى بلدانهم، وكذا الإيرادات من السياحة الأجنبية، فأنخفضت بشكل حاد معدلات النمو في معظمها وبدأت معدلات البطالة في الارتفاع .

ولقد صاحب الأزمة الاقتصادية ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية الأساسية نتيجة ارتفاع أسعارها في السوق العالمية، خاصة أن جل البلدان العربية يعتمد بشكل كبير في تلبية احتياجاته الغذائية على الواردات ..

وعليه سيتضمن هذا المحور الأقسام التالية :

القسم الأول - تطور السكان والقوى العاملة في البلدان العربية ونسبة مشاركتها :
ويتضمن هذا القسم تقديم وتحليل الإحصاءات المتوافرة خلال الفترة التي تسبق مباشرة اندلاع (الاحتجاجات الشعبية) بهدف التعرف على الاتجاه العام في الماضي والمستقبل، ذلك أن هذا الاتجاه هو المحدد لحجم وتوزيع القوى العاملة. وسيتم التركيز في هذا القسم على

معدلات المشاركة للقوى العاملة حسب الجنس وفئات العمر ومستوى التعليم والمهن والقطاعات، وذلك بغرض التعرف ليس فقط على الاتجاه العام لكل مؤشر ولكن أيضا للمقارنة كلما أمكن بين الدول العربية والمتوسطات العالمية والجهوية الأخرى.

أما **القسم الثاني**، فيعالج ظاهرة الهجرة سواء كانت بينية أو خارجية من حيث تطورها وحجمها واتجاهاتها الجغرافية ونوعها. كما سيتعرض القسم إلى البعض من آثارها الإيجابية والسلبية على الفرد والبلد الذي ينتمي إليه أصلا.

والقسم الثالث، مخصص لظاهرة البطالة في البلدان العربية للتعرف على حجمها وتطورها ونوعها ومحاولة تحليل أسبابها من جانب العرض والطلب، وسيتعرض القسم أيضا إلى نوعية البطالة والفئات الاجتماعية والعمرية والتعليمية والمناطق الجغرافية التي تمسها البطالة أكثر ومدى التغيرات التي تحدث مع الزمن.

وفي الختام، ينتهي المحور بملخص لأهم النتائج والتوصيات بهدف وضع سياسات ملائمة وفعالة تسهم في التخفيف من ظاهرة البطالة في البلدان العربية وتوجيه الشباب العربي، خاصة نحو الإبداع والإنتاج وإخراجه من حالة البطالة المزمنة التي سببت الإحباط والتدمير وفقدان الأمل في المستقبل.

وتوضح السطور التالية الأقسام السابقة، وذلك على النحو التالي :

القسم الأول - السكان والتشغيل :

تتميز مجموعة البلدان العربية بأنها ليست متجانسة من حيث الموارد الطبيعية ومتوسط الدخل الفردي والتعداد السكاني ومعدلات نموه وأيضا في السياسات الاجتماعية والاقتصادية المنتهجة إلا أنها تشترك في خاصية مهمة ألا وهي تفاقم البطالة وتأزم أوضاع التشغيل وذلك منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وتعود هاتان الظاهرتان في ظاهرهما إلى عدم التوازن في سوق العمل بين العرض والطلب .

وسوف نركز هنا على جانب الطلب، حيث تحدد مستوياته قوى ثلاث تعمل في نفس الاتجاه، وهي معدل نمو السكان. وتضخم الشباب، وتزايد معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وسنتناول توضيحها على النحو التالي:

1- **معدلات النمو الديموغرافي:** تشير البيانات إلى أن معدل نمو السكان في الوطن العربي ككل خلال الفترة من 2006-2010 يقل قليلاً عن 2.0% سنوياً بعد أن كان يزيد على 2.2% في الفترة من 2000-2006 و 2.8% في السبعينيات من القرن الماضي. فإنه وبالرغم من كون الاتجاه العام لمعدل نمو السكان في الوطن العربي ككل يميل إلى الانخفاض فإنه لا يزال مرتفعاً مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم باستثناء إفريقيا وجنوب الصحراء ومتوسط معدل نمو السكان في مجموعة البلدان النامية الذي بلغ في المتوسط 1.2% خلال الفترة من 2006-2010 وما يقل عن 0.08% بالنسبة للدول المتقدمة .

2- **تضخم فئة الشباب :** علي الرغم من أن معدل الوفيات في الوطن العربي قد بدأ في الانخفاض في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإن انخفاض معدل الإنجاب لم يبدأ إلا في الستينيات في القليل من البلدان العربية ولم ينتشر في معظمها إلا في بداية السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، ولا يزال عدد محدود منها لم يشهد بعد انخفاضاً في معدل الإنجاب. ونتيجة الانخفاض الكبير في معدل الوفيات والتباطؤ في انخفاض معدل الإنجاب، شهد النصف الثاني من القرن العشرين ارتفاعاً شديداً في معدل نمو السكان ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 1980 بـ 3% ليبدأ في الانخفاض تدريجياً حتى وصل إلى 2% في المتوسط خلال الفترة من (2006 - 2010) وهي نسبة أعلى من متوسط معدل نمو السكان في العالم (أقل من 1.2% سنوياً).

ولقد نتج عن الانخفاض الكبير في معدل الوفيات بالإضافة إلى بداية الانخفاض البطيء نسبياً في معدل الإنجاب زيادة في نسبة فئة الأطفال (أقل من 15 سنة) في البداية ثم زيادة نسبة فئة الشباب (15 إلى 24 سنة) بعد ذلك ويطلق المختصون على الزيادة في الوزن النسبي لفئة الشباب (15 إلى 24 عاماً) من إجمالي السكان (تضخم الشباب). وتشبه هذه الظاهرة ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية ومنتصف الستينيات في أوروبا وأمريكا الشمالية من انتشار ظاهرة (ازدهار الإنجاب) Baby Boom .

ويطرح تضخم فئة الشباب فرصاً وأيضاً تحديات كبيرة للتنمية في البلدان العربية، فهي فرصة يمكن حصاد ثمارها إذا ما تم تدريبها وإدماجها في النشاط الاقتصادي، فالشباب عادة ما يتمتعون بالإقبال على المخاطرة والابتكار والإبداع وهي مميزات أساسية للاقتصاد المعاصر لزيادة الإنتاجية والدخل . كما أن تضخم فئة الشباب إن تم إدماجها في النشاط الاقتصادي ستخفض من (عبء الإعالة)، أي نسبة السكان الذين ليسو في سن العمل (أقل من 15 وأكبر من 65 سنة) إلى الذين هم في سن العمل .

فإن تضخم فئة الشباب هو أيضاً تحدٍ كبير، إذ تكون نتائج الفشل في استغلال ما يطلق عليه عادة المختصون "الهبة الديموغرافية" نتائج خطيرة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، لأن قطف ثمار هذه الفرصة لا يأتي من تلقاء نفسه إنما يتوقف على مدي استجابة السياسات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة وفي الوقت المناسب.

فإن الواقع الحالي في البلدان العربية لا يضمن تحقيق ذلك، فالإحصاءات المتوافرة تشير إلى أن البطالة لدى فئة الشباب العربي تفوق في المتوسط خلال العشرية الأخيرة 25 % وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي لنفس الفترة والبالغ 14%.

3 - تزايد مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي : تبين الإحصاءات أن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي سنة 1980 كانت ضعيفة جداً في كل البلدان العربية باستثناء ثلاث دول عربية هي : جيبوتي وموريتانيا والصومال، حيث تفوق النسب فيها المتوسط في البلدان النامية ومتوسط العالم الذي كان آنذاك نحو 42 و 43% على التوالي. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى هيمنة النشاط الفلاحي في هذه البلدان. كما أن المرأة الريفية في هذه الدول وغيرها من البلدان العربية معروفة بأنها تمثل الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي منذ عهود خلت .

وبمقارنة نسب المشاركة للمرأة في مختلف البلدان العربية، نجد أن البلدان العربية باستثناء جيبوتي والصومال وموريتانيا، قد حققت تحسناً خلال الفترة ما بين 1980 و 2005 وإن كانت بوتيرة تختلف من بلد إلى آخر، حيث حققت الكويت أعلاها وفلسطين أدناها. وبالرغم من هذا التحسن الملحوظ فإن كل النسب المحققة سنة 2005 في الدول العربية

باستثناء الصومال وموريتانيا لا تزال بعيدة جداً عن متوسطي الدول النامية والعالم اللذين بلغا في نفس السنة 55.7% و 55.3% على التوالي .

القوى العاملة وخصائصها الاقتصادية :

سكان الوطن العربي مشاركتهم ضعيفة في النشاط الاقتصادي بسبب التدني الكبير لمساهمة المرأة وارتفاع عدد السكان دون سن الخامسة عشرة . كما أن القوى العاملة في المنطقة تتركز في قطاع الخدمات وتعتمد على العمل الأجير، وسنوضح ذلك من خلال النقاط التالية :

1 - معدلات المشاركة :

تبين الإحصاءات المتوافرة أن متوسط نسب المشاركة في القوى العاملة إلى إجمالي السكان في الوطن العربي يتميز بانخفاض كبير إذا ما قورن بالمتوسطات العالمية، حيث بلغت هذه النسبة في 2007 نحو 39 % بينما تجاوز المتوسط العالمي 71 % . كما يظهر هذا المعدل الوسطي للبلدان العربية تفاوتاً كبيراً جداً بينها بحيث يصل إلى أكثر من الضعف بين الأدنى والأعلى في المنطقة.

كما تبين الإحصاءات المتوافرة التدني الكبير لمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي مقارنة بالمعدلات الدولية والإقليمية. وهذا بالرغم من التحسن الملحوظ خلال العقدين الأخيرين .

2- التوزيع القطاعي للعمالة العربية :

تهيمن الزراعة والخدمات الاجتماعية والشخصية على توفير مناصب الشغل في العالم العربي، حيث تسهم لأكثر من 60% من إجمالي العمالة، فإن هناك فروقاً كبيرة أحياناً، وبالرغم من الأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي في الدول العربية التي تعتمد في تلبية احتياجات سكانها الغذائية أساساً على الواردات، فإن نصيبه من إجمالي العمالة والنتاج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل عرف تدنياً كبيراً في العقدين الأخيرين .

ويوضح التوزيع القطاعي فروقا كبيرة بين الجنسين، حيث يتركز معظم عمل المرأة في قطاع الخدمات بينما مساهمتها في القطاع الصناعي محدودة جدا.

3- توزيع العمالة حسب القطاع القانوني :

لا يزال القطاع الحكومي وبالرغم من البرامج المتعددة للخصخصة وإعادة الهيكلة للقطاع العام في معظم البلدان العربية - يلعب دوراً مهماً في توفير مناصب الشغل، حيث تقدر منظمة العمل الدولية نصيب القطاع العام من إجمالي العمالة في المنطقة العربية بنحو 29 %. ويرى البنك الدولي (2004) أنه بالرغم من انخفاض معدلات الأجور في القطاع العام عن القطاع الخاص فإن الباحثين عن العمل في كل البلدان العربية يفضلون القطاع العام بحكم أنه يوفر العديد من المزايا المادية والمعنوية كديمومة التشغيل والمكانة الاجتماعية والتأمين والعطلات المختلفة وغيرها .

4- الحالة العملية للعاملين :

تتميز المنطقة العربية بهيمنة العمل الأجير الذي يمثل ما يزيد على 60% في المتوسط من إجمالي العاملين بها. وتتفاوت البلدان العربية في ذلك، حيث تفوق نسبة الأجراء الـ 70% في البلدان الغنية بالموارد المستوردة للعمالة في دول الخليج العربي وليبيا. وتقل عن المتوسط في كل من الجزائر والمغرب والسودان وفلسطين. وقد يعود السبب لانخفاض نسبة الإجراء في هذه البلدان إلى العزوف عن العمل الأجير أو تفضيل الأشكال الأخرى من العمل .

أما حصة الفئة الذين يعملون لحسابهم فإنها مرتفعة في البلدان الفقيرة، حيث تكون فيها بين 30 و45% كما هو الحال بالنسبة للسودان وتكون منخفضة في الباقي .. وأخيرا تأتي فئة الذين يعملون في "القطاع غير النظامي" . وتشمل هذه الفئة أولئك الذين يصرحون بأنهم يعملون لدى أسرهم دون أجر، وتقدر حصة هذه الفئة من إجمالي العمالة في المنطقة العربية بأكثر من 10% في عام 2008 و(أكثر من 30 %) في البلدان كثيفة السكان والمصدرة للعمالة كالمغرب والجزائر ومصر. وتكون منخفضة في الباقي .

وبالرغم من أن القطاع غير النظامي يوفر فرصة عمل لأولئك الذين لم يستطيعوا إيجاد عمل لائق في القطاعين العام والخاص، فإن هذا القطاع الاقتصادي يتميز بالعديد من السلبيات، أهمها انخفاض الدخل، وظروف عمل صعبة، وغياب التأمين بمختلف أنواعه وانخفاض معدلات الأجر، فإنه يتميز بمرونة كبيرة رغم كل ما سبق .

القسم الثاني - الهجرة العربية .. اتجاهاتها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية :

بلغ إجمالي عدد المهاجرين العرب عالميا طبقا للبنك الدولي سنة 2009 ما يقارب الـ 13 مليوناً من الجيل الأول منهم ما يقارب الـ 10 ملايين في أوروبا والولايات المتحدة والباقي يتركز في المنطقة العربية وبشكل خاص في دول مجلس التعاون الخليجي .

وتتركز هجرة مواطني المغرب والجزائر وتونس في دول الاتحاد الأوروبي وعلى الأخص منها فرنسا . لأسباب تاريخية، ذلك أن الهجرة من المغرب نحو أوروبا تعود إلى العهد الاستعماري . حيث بدأت في أثناء الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين لتتوسع أكثر في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى عندما كانت فرنسا بحاجة إلى اليد العاملة لإعادة بناء ما دمرته الحرب .

وقد استمرت هجرة العمال المغاربة نحو أوروبا خلال الستينيات وأوائل السبعينيات حيث اقتصاداتها في أوج الازدهار وكانت بحاجة إلى العمالة الوافدة . فإنه ومع بداية أزمة الركود الاقتصادي في غرب أوروبا في منتصف السبعينيات تغيرت سياسات الهجرة في الدول المستقبلية، حيث أصدرت معظمها قوانين تقييدية على الهجرة الجديدة وتشجيع الوافدين المقيمين بها على العودة إلى بلدانهم . وتلك كانت نقطة الانعطاف في مسار الهجرة المغربية نحو غرب أوروبا . وبالرغم من هذه القيود على الهجرة الجديدة والتشجيع للعودة بالنسبة للمهاجرين القدامى . فإنه مع استمرار هجرة الأسر (في إطار الإجراءات المتعلقة بجمع شمل الأسر) لم يحدث انخفاض في عدد المهاجرين المغاربة في غرب أوروبا . ولا تقتصر الهجرة نحو غرب أوروبا على المغاربة بل تمتد أيضا إلى مصر ولبنان وفلسطين وإن كانت بأعداد أقل بكثير .

عالمياً، تبلغ تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية 371 مليار دولار سنة 2007، أي أكثر من ثلاثة أضعاف (مساعداً التنمية الرسمية) لنفس السنة. وتمثل تحويلات المهاجرين في المنطقة العربية لنفس السنة نحو 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي لها، بينما لا تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا 3.7% . كما تظهر الإحصاءات المتوافرة أن تحويلات المهاجرين قد انخفضت بسبب الأزمة المالية منذ 2008 فإن نسبة انخفاضها تقل كثيراً عن نسبة انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإيرادات السياحة الخارجية. كما أن نسبة انخفاضها في المنطقة العربية كانت الأقل، حيث قدر الانخفاض بنحو 6% خلال سنة 2009 ربما بسبب محدودية آثار الأزمة المالية على اقتصادات البلدان العربية المستقبلية للعمالة الوافدة.

وعلى كل، فإن تحويلات المهاجرين العرب وصلت إلى ذروتها سنة 2008 . ولا تزال بلدان عربية عديدة تحتل مراتب متقدمة عالمياً من حيث حجم التحويلات، وأهمية تلك التحويلات كونها مصدراً للعملة الصعبة . ففي عام 2007 قدرت التحويلات الرسمية إلى المغرب بما يقارب الـ 7 مليارات دولار و 2.1 مليار دولار بالنسبة للجزائر و 1.7 بالنسبة لتونس، وتمثل تلك التحويلات بالنسبة للمغرب 9% من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لمصر فإن قيمة تلك التحويلات لنفس السنة تقدر بـ 7.7 مليار دولار وتمثل نحو 6% من ناتجها المحلي الإجمالي، وكانت التوقعات أن ترتفع إلى أقصاها سنة 2009 إلى ما يزيد على 10 مليارات دولار، غير أن الأزمة المالية العالمية وما تبعها من ركود اقتصادي في معظم البلدان المستقبلية للعمالة الوافدة أدت إلى حدوث عكس ذلك، حيث انخفضت تحويلات المهاجرين إلى مصر إلى أقل من المستوى الذي بلغته سنة 2008 بما يزيد على 1.5 مليار دولار .

القسم الثالث - البطالة :

الإحصاءات المتوافرة حول الفترة من 2007-2010 تؤكد أن المتوسط التقريبي لمعدل البطالة بين الشباب (الفئة العمرية 15-25 سنة من الجنسين) في المنطقة العربية يزيد على ربع العدد الإجمالي للشباب (نحو 27,25% منها 22% تقريباً للذكور و نحو 29% للإناث)،

أي ما يقارب ضعف المتوسط العالمي لنفس الشريحة. وتتفاوت النسبة بين الأقطار العربية في هذا المجال تفاوتاً واضحاً¹

ويلاحظ أن التزايد المطرد للإناث الباحثات عن العمل والارتفاع المتزايد لمستواهن التعليمي تصادف مع انحسار دور الدولة في التوظيف، كما يواجهن في سوق العمل عقبات عديدة ومستمرة في التوظيف في القطاع الخاص لأسباب ثقافية بل أيضاً اقتصادية وهذا بالرغم من أن القوانين في معظم البلدان العربية تمنع التمييز بين الجنسين في التوظيف. وكنتيجة لذلك ارتفع معدل البطالة للإناث في شريحة الشباب . فمقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، تتميز المنطقة العربية بوجود فجوة كبيرة بين الجنسين في معدلات بطالة الشباب وذلك بسبب عزوف القطاع الخاص عن توظيف الإناث بسبب عدم استعداد أرباب العمل لقبول الإجازات مدفوعة الأجر الخاصة بالإناث كإجازة الحمل والولادة والرضاعة وغيرها، وأيضاً بسبب محدودية استعداد الإناث للتنقل من منطقة لأخرى والعمل ليلاً. كما أن محدودية الصناعات كثيفة العمل والموجهة نحو التصدير في المنطقة تقف عائقاً أمام الإناث .

كما تبين الإحصاءات أن البطالة في أوساط الشباب ترتفع بارتفاع مستوي التعليم باستثناء الشباب ذوي الشهادات العليا كالدكتوراة أو ما يعادلها .

إن ظاهرة البطالة المتفشية والمزمنة في الوطن العربي لا يمكن معالجتها بحلول تقليدية تعتمد على " اليد الخفية " لقوى السوق ولا بالسياسات الظرفية التي تعد للاستجابة لظروف طارئة، ذلك أن ظاهرة البطالة مزمنة وتزداد حدة وطأتها على الشباب خاصة مما يهدد أمن واستقرار وسلامة المجتمع العربي .

ينبغي على الحكومات العربية أن تشرك المجتمع المدني والقطاع الخاص في رسم سياسات بديلة تستجيب للمتطلبات والاحتياجات المتغيرة للشباب والمرأة في العمل اللائق والسكن والتكوين المتواصل . ومادام الشباب العربي يقبل على المخاطرة بمعناها الإيجابي كالإبداع والابتكار في نفس المستوي من نظرائه في العالم، فإن فشله لا يمكن أن يرجع إلى

¹ -منظمة العمل العربية، إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية لعام 2010، جدول رقم 9، ص 17.

تفضيله الراحة والاستجمام علي العمل الجاد والمبدع بل بسبب فشل السياسات التي اتبعت في المنطقة خلال العقود الماضية. وما نتائج الدراسات الميدانية حول قدرة الشباب العربي في ميدان التحكم في العلوم والتكنولوجيا وفي مجال إنشاء المؤسسات والابتكار إلا دليلاً علي ذلك .

المحور الثاني - الانعكاسات الاقتصادية للاحتجاجات الشعبية العربية :

إن الاضطرابات غير المسبوقة التي شهدتها بعض دول المنطقة العربية، أثرت سلباً علي بعض اقتصادات المنطقة، ومن المتوقع أن تستمر تلك التأثيرات علي المدى القصير إلي المتوسط، لكنها ستحقق آثاراً إيجابية علي المدى الطويل، فدول المنطقة احتجت أساساً ضد الفقر والفساد والبطالة وتطالب بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

ومن المثير في الأمر أن الدول التي شهدت احتجاجات كانت تسجل نمواً اقتصادياً قوياً بلغ 5.2% في مصر و 4.6% في تونس، لكن الاستفادة من هذا النمو لم تصل إلي جميع فئات المجتمع، حيث حافظت تلك الدول علي معدلات بطالة ونسب فقر عالية. وهذا الوضع يتطلب الحديث عن نموذج اقتصادي جديد يجمع بين فعالية اقتصاد السوق وتحديد دور أكبر للدولة من أجل تحقيق قدر أعلى من العدالة الاجتماعية. وإلى جانب ذلك، يجب استكمال هذه الإجراءات بأجندة اقتصادية متوسطة المدى تشمل مجموعة من الإجراءات الهادفة للإصلاح، من أهمها تعزيز الحوكمة والشفافية والإفصاح وإيجاد فرص العمل.

وفي السطور التالية نوضح آثار هذه الاحتجاجات وانعكاساتها :

أثر الاحتجاجات الشعبية علي المتغيرات الكلية في الأجل القصير :

تم التركيز علي أثر الاحتجاجات علي النمو الاقتصادي، والاستثمار، والأسعار المحلية، والاحتياطي وأسعار الصرف. فبالنسبة للنمو الاقتصادي، خفض صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في أبريل 2012 توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية لعام 2011 من 5.1 % إلى 3.5 % مقابل نمو للاقتصاد العالمي بنحو 3.9% ، أما الاستثمارات الخارجية المباشرة الواردة إلي الدول العربية، فقد توقع تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، في دراسة أعدتها في شهر أكتوبر 2011 أن

تراجع هذه الاستثمارات بواقع 17 % في العام الحالي في المنطقة، مشيراً إلى أن التراجع سيكون اشد في دول "الاحتجاجات العربية" إذ سيسجل 92 % في مصر، و 65 % في سوريا، 36 % في البحرين، و 21 % في تونس.

وتشير البيانات إلى معاناة الدول العربية، التي شهدت الاحتجاجات الشعبية، من التضخم السعري خلال السنة الأخيرة 2011، مقارنة بعام 2010 بشكل أكبر من باقي الدول العربية.

أما الاحتياطي من النقد الاجنبي بالدول العربية التي شهدت احتجاجات وثورات شعبية خلال عام 2011 فقد شهد انخفاضاً واضحاً، واللافت للنظر أن حدة انخفاض الاحتياطي لا تتماشى إلى حد ما مع طول الفترة التي استغرقتها الاحتجاجات والثورات الشعبية، وتأتي مصر في مقدمة الدول التي شهد احتياطياتها من النقد الاجنبي انخفاضاً خلال عام 2011، حيث انخفض بنسبة 57.8 %، واليمن بنسبة انخفاض بلغت 26.7 %، ثم تونس بنسبة 22.11 %، ثم تأتي الأردن بنسبة انخفاض بلغت 13.93 % .. فالمغرب والبحرين.

أثر الاحتجاجات الشعبية على القطاعات الفاعلة بالاقتصادات العربية في الأجل القصير:

تمت دراسة هذا الجانب من خلال التعرض لأثر الاحتجاجات الشعبية على السياحة، والتجارة الخارجية، وأسواق الأوراق المالية، فبالنسبة للسياحة فقد أشار المحور إلى أن عام 2011 من المتوقع أن يشهد انخفاضاً كبيراً في الإيرادات السياحية.

وتشير البيانات إلى أن مصر وتونس اللتان تمثلان نحو 28 % من الإيرادات السياحية العربية، وهما الدولتان اللتان انخفضت إيرادات السياحة فيهما بنسبة كبيرة ؛ فقد انخفضت في تونس خلال عام 2011 بنسبة 32 % ، وكذلك الحال في مصر، التي انخفضت فيها الإيرادات السياحية بنسبة 30 % عام 2011. وبالطبع ففي ظل الأوضاع التي مرت بها كل من سوريا واليمن فإن الإيرادات السياحية بهما قد انخفضت هي الأخرى خلال 2011.

ومن المفهوم أن هذا الاتجاه النزولي العام لنمو القطاعات الاقتصادية والمتغيرات الكلية، قد استمر بدرجات متفاوتة بين الدول العربية المعنية، ومتذبذبة عبر الزمن، خلال النصف الثاني من 2011 والنصف الأول من 2012.

ولكن أداء الصادرات جاء مخالفا للتوقعات، فقد شهدت ارتفاعا في جميع الدول العربية، خلال عام 2011، سواء التي شملتها الاحتجاجات والثورات العربية، أو التي لم تشهد مثل هذه الاحتجاجات. وقد جاءت السعودية في طليعة الدول العربية محققة معدل نمو بلغ تقريبا 43.51%. وهذا الارتفاع في قيمة الصادرات خلال عام 2011 يرجع لمجموعة من الأسباب تعرض لها المحور.

أما البورصات العربية فقد شهدت انخفاضا في قيمة المؤشر في آخر ديسمبر 2011 مقارنة بآخر ديسمبر 2010 باستثناء بورصات تونس، والسعودية، وقطر والسودان والمغرب. فقد بلغت نسبة الانخفاض نحو 65.7% في مصر، 24.6% في بورصة بيروت، فالبحرين بنسبة 21.6% ثم تراوحت نسبة الانخفاض بين 3.3% في بورصة فلسطين و 17% في بورصة الكويت. وهذه الانخفاضات لها تأثير سلبي كبير نظرا لأن البورصات العربية لم تتعاف بعد تماما من أثر الأزمة المالية العالمية عليها، منذ أواخر 2008.

أثر الاحتجاجات الشعبية على التشغيل والبطالة في الأجلين القصير والطويل :

لقد أشار المحور إلى أنه في الأجل القصير، أصبحت مشكلة البطالة في دول "الاحتجاجات الشعبية" أكثر عمقا. فالثورات العربية، التي أثرت بشكل لافت في القطاع السياحي الذي يمثل واحدا من أهم قطاعات الدخل في مصر وتونس، مارست أثرا سلبيا على التشغيل، كما أن عودة العاملين من البلاد التي تشهد اضطرابات سياسية مثل ليبيا زادت من حدة تلك المشكلة خاصة في تونس ومصر. ففي تونس ارتفع معدل البطالة من 13% خلال عام 2010 إلى نحو 18.9% عام 2011، أي أنه ارتفع بنحو 45.3% تقريبا، ومما يعمق من تلك الزيادة أن معدل البطالة المسجل قبل الثورة فيها مرتفع أساسا كما قلنا (13%)، وبالتالي فإن أي زيادة فيه لها انعكاسات سلبية كبيرة ليس فقط على الجوانب الاقتصادية ولكن أيضا على الجوانب الاجتماعية والأمنية.

أما في الأجل الطويل فقد أشار المحور إلى أنه من المتوقع أن تمارس الاحتجاجات والثورات الشعبية ضغطا في اتجاه إيجاد وظائف جديدة حقيقية، وذلك من خلال التأثير على سياسات الاستثمار بالدول العربية، بحيث تركز تلك السياسات على القطاعات والفنون

الإنتاجية التي من شأنها زيادة مستوى التوظيف، ومن ثم سيتجه معدل البطالة بالدول العربية إلى الانخفاض في الأجل الطويل. ولكن ذلك رهن بأن تتسع التعديلات التي تخلفها الثورات والاحتجاجات لتشمل النمو المستديم وكثافة العمالة في النمو وتدريب قوة العمل، بصفة خاصة.

الآثار طويلة الأجل للاحتجاجات الشعبية :

أشار المحور إلى أن الثورات والاحتجاجات من المتوقع أن تؤدي إلى تغيير الفلسفات الاقتصادية التي تتبناها بعض الدول في رسم سياساتها الاقتصادية، من خلال التغيير في بناء علاقاتها الاقتصادية مع الشركاء التجاريين وتغيير الفاعلين الاقتصاديين بالدول العربية وإعادة توزيع الأدوار الاقتصادية والتنموية في الدول العربية وتغيير الأوزان النسبية في هيكل الإنتاج لمصلحة قطاعات الإنتاج السلعي، والإصلاح القانوني، وإعادة النظر في مسارات الخصخصة.

كما ستعكس تلك الاحتجاجات على النمو في الأجل الطويل؛ ففي ظل اتباع الدول العربية النهج الديمقراطي، من المتوقع الحد من الفساد واتباع نموذج تنموي بديل ينهي احتكار القلة مثلاً في ظاهرة سيطرة رجال الأعمال على حياة الدولة الاقتصادية، وإعادة الاعتبار للدور التنموي للدولة في القطاعات الإنتاجية التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها. ومن المتوقع أن تحقق الدول العربية معدلات نمو عالية وأن ينعكس النمو الاقتصادي على جميع أفراد المجتمع وليس على فئة معينة بما يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل الوطني، إضافة إلى دعم دور الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة في القطاعات الاستراتيجية التي تمثل ركائز الاقتصاد الوطني.

واختتم المحور بعدد من التوصيات، أهمها :

- تطويق الفساد، فإن الفساد ظاهرة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية معقدة، تنتهي إلى تحويل المال العام إلى خاص، وإلى هدر الموارد وسوء التوزيع، وضياح الإيرادات، ومن شأنه أن يؤثر في كل مناحي الحياة. ومن ثم فإن القضاء على الفساد أصبح أحد الشواغل الكبرى في سياق عودة تلك الدول إلى المسار الصحيح.
- وضع حد لهدر النفقات العامة وتوجيهها لتمويل التنمية بدلاً من توجيهها لمجالات لا تخدم سوى جماعات ضيقة.

- قيام برلمانات حقيقية تراقب المالية العامة، بما في ذلك سياسة الاقتراض المحلي والأجنبي، وتعرف أسباب الاقتراض، وفيما تستخدم الأموال المقترضة؟.. وهل توجه لأغراض استهلاكية أم لأغراض إنتاجية؟.. وما الشروط المصاحبة لها، إن وجدت ؟
- أن تكون للموازنة أهداف لرفع مستوى التنمية، وليست مجرد خانات للإيراد والنفقات.
- قيام الجهاز المصرفي بدور أكبر في التنمية العربية، والتخلص من سيطرة السياسة على حركات الائتمان فيما سمي بالائتمان السياسي، والعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تغيير توجهات العمل في سوق الأوراق المالية، وتحويل البورصات من بورصات مضاربة إلى بورصات استثمار، وأن تعمل بشفافية، وإلغاء بيوع المشتقات وتبني سياسة الضرائب التصاعدية على أرباح البورصة.
- شمول الرعاية الصحية جميع أبناء المجتمع، من خلال أنظمة فعالة للتأمين الصحي.
- رفع مستوى التعليم وجودته وتحقيق الهدف منه، بما في ذلك تحسين القدرة على التفكير الإبداعي .

المحور الثالث - الانعكاسات الاجتماعية للاحتجاجات الشعبية العربية :

أزالت الاحتجاجات الشعبية الأخيرة الغشاء الذي كان يغطي مواطن الخلل العديدة في العلاقات الاجتماعية وما تراكم من ممارسات تتعلق بالأمور المعيشية والعلاقات البيئية القائمة على تفضيل شرائح بعينها للاستفادة من فرص التشغيل وكسب الدخول.

ومما زاد التعقيد في العلاقات المجتمعية أن العديد من الحكومات العربية كان في وادٍ، والشرائح الاجتماعية الشابة والعاملة والفئات الفقيرة والمناطق المهمشة التي حرمت أو لم تصلها آثار الخطط التنموية الحكومية المتعاقبة - في وادٍ آخر.

إن تكسب الثروة في أيدي قلة من أبناء المجتمع يفرز بيئة خصبة يترعرع فيها الفساد والمحسوبية التي كشفت عنها بوضوح الاحتجاجات الأخيرة وأصبح المسرح جاهزا للتصعيد كما حدث في تونس ومصر، كما أن تزعزع وانفلات الأمن وغياب الاستقرار اثر على فرص العمل الضئيلة المتاحة ، كما اثر أيضا على تنفيذ المشاريع التنموية.

وقد أوجدت هذه الأوضاع حراكا مهنيا وجهويا وفئويا على المستوى الوطني، خصوصا فيما يتعلق بالفئات التي تأثرت أكثر من غيرها، لاسيما العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص والعمالة المؤقتة.

وأدت هذه الظروف إلى بروز ظاهرة تغليب الحقوق الفردية على المصالح العامة لدى بعض فئات العمال، من جهة؛ ومن جهة أخرى، ظهرت بعض النواحي الايجابية للمشاركة وتحمل المسؤولية، خصوصا من قبل القطاعات التي كانت مهمشة، والانفتاح على التمثيل النقابي لجميع قطاعات المجتمع بمختلف أطيافه.

ويتناول هذا المحور بشكل محدد القضايا التالية :

❖ النقص في الفرص الجديدة للتشغيل :

أ- في القطاع الحكومي :

يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة وتراكمها عبر الزمن، نتيجة لازدياد عدد الخريجين من الشباب، بفعل ازدياد الجامعات الخاصة، وقيام الحكومات بفتح الجامعات الجديدة لإرضاء المناطق البعيدة وللتخفيف من معاناة سكان تلك المناطق، ولكن الجمود الهيكلي للحكومات وعدم مواكبة التطور تسببا في عدم توفير الفرص الجديدة الكافية للتشغيل، دون منح الحوافز المختلفة للتقاعد المبكر لتشجيع الموظفين الحاليين على التقاعد واستغلال أماكنهم كفرص تشغيل للشباب .

ب- في القطاع الخاص :

أدت الاحتجاجات إلى إحجام القطاع الخاص عن التوسع في الاستثمار الجالب للعمالة، وربما أن النظام الضريبي الصارم في بعض الأحيان أدى بالقطاع الخاص إلى الحد من التوسع في توفير فرص العمل؛ كما تأخرت الحكومات في إجراءاتها العلاجية لهذه الاحتجاجات ومنحها الأولوية في السياسات العامة، أضف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار واهتزاز الأمن المطلوب للمؤسسات الإنتاجية للانتظام في أعمالها الإنتاجية أو تلبية الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وما يصاحب ذلك من عدم قدرة العمال على الانتظام في عملهم لسوء الأحوال الأمنية .

❑ الأوضاع الخاصة لذوي الدخل المحدودة والوظائف المؤقتة :

لقد شمل تأثير الاحتجاجات جميع مناحي الحياة في البلد ومختلف الفئات الاجتماعية، وكان التأثير الأكبر على الحلقة الأضعف وهي شريحة المواطنين ذات الدخل المحدودة والوظائف المؤقتة وذلك لعدم وجود الاحتياطات الكافية لتغطية حاجاتهم اليومية لحين انتهاء الاحتجاجات واستقرار الأوضاع ومباشرة أعمالهم .

والأمر المهم الآخر هو عدم توافر أنظمة الحماية الاجتماعية لمواجهة تلك الحالات لتسيير الأمور بشكل أقرب إلى طبيعتها لتجاوز المراحل الصعبة الناتجة عن تلك الاحتجاجات.

❑ تأثير الأوضاع الاجتماعية باضطراب الأمن وعدم الاستقرار :

تؤثر حالة عدم استقرار الأمن في البلد على الأوضاع الاجتماعية وعلى حياة المجتمع بمختلف شرائحه، نظرا لعدم وجود نظام عام يحفظ للمواطنين مصالحهم ويطمئنهم على أمورهم المعيشية وعائلاتهم، مما يؤثر على الوضع الاجتماعي العام، والبعد الآخر لتردي حالة الأمن والاستقرار هو عدم قدرة المؤسسات الإنتاجية على إدارة الإنتاج والتسويق، كما هي الحال في الأوقات العادية وفي ظل استقرار الأوضاع الأمنية .

❑ تراجع المؤسسات الكبرى المشغلة للعمال .. وبروز المطالبات الفئوية :

أخذت المؤسسات الإنتاجية الكبيرة تحجم عن توسيع الطاقة الإنتاجية في المشاريع ، وركزت على الموجود الحالي من العمالة أو التخفيف منها بداعي خفض الكلفة، كما أثرت عمليات الخصخصة على رغبة هذه المؤسسات في التوسع في المشاريع الجاذبة للعمالة، لا بل على العكس بدأت بتقليص أعمالها والتعاقد مع مؤسسات أخرى أصغر للقيام بالأعمال الثانوية غير الرئيسية Non core activities .

❏ تشتت النخب والقيادات الاجتماعية :

لقد أفرزت حالة الفوضى التي تعرضت لها البلدان العربية التي حدثت فيها الثورات والاحتجاجات تيارات مختلفة، وترعرعت في ظل حالة الفوضى والضبابية وعدم الاستقرار، مما سبب حالة من عدم التوازن مما أثر على المجتمع ككل.

❏ التساؤل حول صلاحية قوانين العمل السائدة .. في ضوء المطالب الشعبية :

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن التشريعات المعمول بها قبل الاحتجاجات، مليئة بالثغرات، وأنها لا تلبي استحقاقات المرحلة الحالية والانتقالية، ومن جملة هذه التشريعات أو القوانين، ومن أهمها، قانون العمل، الذي يجب أن يتم تعديله أو استبداله بقانون جديد يواكب الحالة الجديدة.

4- الإجراءات المقررة خلال الاحتجاجات لمصلحة دعم التشغيل والعدالة الاجتماعية والإصلاح :

شهدت الدول العربية حركات انتفاضية وثورات، أو مطالبات وإرهابات، رغبة من الشعوب في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين مختلفتين، فالمجموعة الأولى تشمل تونس، ومصر، وسوريا، وليبيا، أما المجموعة الثانية فتضم الدول العربية الخليجية: المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان ومملكة البحرين . ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى الوضع الخاص للأردن.

أولا - المجموعة الأولى :

أدت هذه الثورات والانتفاضات في بعض الدول، خاصة تونس ومصر، إلى تنحي الحكام وقيام حكومات جديدة، حيث لم تتجح الإجراءات التي تم اتخاذها سواء أكانت استباقية أم علاجية في وقف هذه الثورات، وجاءت هذه الإجراءات متأخرة وغير كافية لمواجهة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي على رأسها تفشي البطالة وسوء الظروف المعيشية وارتفاع الأسعار وانتشار الفساد السياسي.

فالحكومة التونسية أصدرت عدة قرارات علاجية من شأنها إعطاء مزيد من الحريات لمواطنيها وتعهدت بتوفير 300 ألف فرصة عمل بصورة عاجلة وتم إلزام المؤسسات بالتعاون في توظيف 5000 متعطل من حملة الشهادات الجامعية وتقديم حوافز لتشجيع الاستثمار وتشجيع جهود تشغيل أصحاب الشهادات العليا .

وبعد تنحي "زين العابدين بن علي"، اعتمدت الحكومة المؤقتة والحكومة التالية لها برنامجا اقتصاديا واجتماعيا، يتضمن أربعة خطط عمل، هي : "التشغيل" و"مساندة المؤسسات والاقتصاد وتمويلها" و"التنمية الجهوية" و"العمل الاجتماعي" ويؤمل أن يسهم هذا في رفع مستوى المعيشة ونسب التشغيل، أما بالنسبة للحكومة المصرية في النظام السابق فلم تقدم أية إجراءات تتعلق بدعم التشغيل والتقليل من البطالة بصورة ملموسة.

و لقد قامت بعد ذلك الحكومة المصرية المؤقتة بإجراءات تثبيت العمالة المؤقتة العاملة بالقطاع الحكومي وصرف علاوة قدرها 15% من الأجر الأساسي للعاملين بالدولة.

وإذا كان الشارع التونسي قد استقر نوعا ما حاليا بعد انتهاء الانتخابات واختيار رئيس للبلاد فإن الشارع المصري ما زال يعاني نوعاً من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، ولا يمكن التحدث عن جوانب إصلاحية مؤثرة في العملية التنموية ما لم تستقر الأمور.

أما عن الأردن-كحالة خاصة في هذا السياق- فإنه على الرغم من تشابه مطالب المحتجين في المملكة الأردنية الهاشمية مع المطالب التونسية والمصرية فإن الحكومة الأردنية استطاعت السيطرة على الوضع من خلال الإجراءات التي تم اتخاذها، وتركزت في تخفيف الأعباء المعيشية عن كاهل المواطنين ، وتخفيض الضرائب على المشتقات البترولية والمواد الغذائية، وتجميد أسعار الطاقة الكهربائية، وإيجاد فرص عمل، وزيادة رواتب العاملين والمتقاعدين، وإنشاء نقابة للمعلمين، وإنشاء لجنة ملكية لمراجعة الدستور، ولجان الحوار الوطني لتعديل قانون الانتخاب .

لقد أسهمت هذه الإجراءات التي تم اتخاذها في تسكين حدة الغضب لدى المواطنين الأردنيين إلى درجة كبيرة فإن الوضع لم يستقر تماما أو يحقق الرضا الكامل لدى المواطنين، مما أدى بعد ذلك إلى استمرار خروج المظاهرات في بعض أنحاء المملكة تطالب برحيل

الحكومة ومكافحة الفساد وتسريع وتيرة الإصلاحات في البلاد. مما استدعى إعلان الملك عن انتخابات نيابية مبكرة بحلول نهاية 2011 وتعديل قانوني الانتخاب والأحزاب خلال 3 أشهر وتبع ذلك إعلان الملك في شهر يونيه 2011 عن مجموعة أخرى من القرارات التي تسهم في دفع عملية الإصلاح.

وفي ختام هذه المعالجة، يمكن القول بأنه تختلف كثيراً الظروف الاقتصادية والسياسية ما بين مجموعة الدول العربية التي شهدت احتجاجات واسعة (مثل تونس ومصر) والدول العربية الخليجية- لذا فإن طبيعة الاحتجاجات ومن ثم تقبل الشعوب للحلول كان مختلفاً .

ثانياً - المجموعة الثانية (الدول الخليجية) :

تختلف هذه الدول من حيث نوعية المطالب المعيشية والسياسية، وأنماط الاستجابة لها، ففي السعودية قامت المملكة بإصدار حزمة من الإجراءات الاستباقية لتحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية وتعزيز حمايتهم الاجتماعية، وبعض هذه الإجراءات قدم دعماً مالياً مباشراً.

وفيما يتعلق بحزمة القرارات الاستباقية التي أصدرتها الحكومة السعودية وأعلنها العاهل السعودي الملك عبد الله ، في مارس 2011 فإن فورية التنفيذ أثرت بصورة كبيرة على الشارع السعودي، من حيث تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن السعودي بصورة مباشرة من خلال رفع الحد الأدنى للأجر وتقديم إعانات التغطية وتوفير وظائف في السلك المدني والعسكري ووزارات الدولة المختلفة ودعم وتوفير فرص عمل للمواطنين السعوديين في القطاع الخاص وتوفير السكن اللازم .

أما بالنسبة لسلطنة عُمان، فقد كانت هناك مطالب معيشية وسياسية، لكن المطالب المعيشية تغلبت على السياسية، وقامت الحكومة العمانية بإصدار مجموعة من القرارات شملت كثيراً من المجالات، مما كان له أثراً كبيراً في معالجة الأمور، وكان من أهم هذه الإجراءات : الاستقلال الإداري والمالي للدعاء العام، ومنح مزيد من الصلاحيات لمجلس الشورى والبرلمان، والتأمين ضد التغطية، وتوظيف 50 ألف مواطن، وزيادة الضمان الاجتماعي للأسر المستفيدة، والعفو عن 234 معتقلاً سياسياً.

وفي مملكة البحرين، ركزت المطالب الشعبية على الإصلاح السياسي أكثر من الإصلاح الاقتصادي.

وقد قامت الحكومة البحرينية باتخاذ بعض الإجراءات، التي من أهمها إسقاط جزء من القروض الإسكانية والإفراج عن 308 سجناء سياسيين. وفي مجال التوظيف والتشغيل تم الإعلان عن 20000 وظيفة في أجهزة وزارة الداخلية، ورصد مبلغ 10 ملايين دينار لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة المتعثرة.

كما كانت هناك إجراءات استباقية تم اتخاذها من قبل الحكومة فيما يخص التوظيف والتشغيل تركزت في تحديد الحد الأدنى للأجر والعمل بنظام التأمين ضد التعطل.

وجاء بعد ذلك اتخاذ ملك البحرين قرارا بتشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق والتي قدمت تقريرها في 23 نوفمبر 2011، وتضمن التقرير الأخطاء الحكومية وأخطاء المعارضة وتوصيات محددة للخروج من الأزمة. وبناءً على ذلك تم تشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات .

❖ انعكاس الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومات على أوضاع التشغيل :

أ - التشغيل وفرص العمل من خلال الإجراءات المتخذة :

لم تكن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وحدها الدافع وراء حركات الاحتجاجات أو الثورات التي مرت على بعض الدول العربية بل إن هناك أسبابا سياسية، حيث يرى أصحاب الاحتجاجات أن غياب النظام الديمقراطي أدى إلى فساد في جميع المجالات وأن الحل هو في نظام برلماني حر منتخب يمكن من خلاله القضاء على أوجه الفساد وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

وبالنسبة إلى تونس ومصر فإنه بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة لهذه الدول فإن عدم استقرار الوضع السياسي اثر سلبا على حركة التوظيف والتشغيل وكذلك الأمر في ليبيا.

أما الأردن فإن الوضع بها وإن كان مستقرّاً نوعاً ما، حيث لا يخلو من الاحتجاجات والمظاهرات، يبقى التحدي اقتصادياً أكثر منه سياسياً. ولا يبدو أن هناك نتائج إيجابية ملموسة على نمو حركة التوظيف في الأردن .

وبالنسبة إلى اليمن فقد تم تطبيق "مبادرة الانتقال السلمي للسلطة" ولكن الوضع الحالي ينبئ عن موقف اقتصادي وتشغيلي بالغ الصعوبة، مع ملاحظة أن مؤتمر "أصدقاء اليمن" في الرياض بالمملكة العربية السعودية في 22 و 23/5/2012 قدم تعهدات بنحو 3.25 مليار دولار لمساعدة اليمن في تحسين الأمن والبنية التحتية.

أما بالنسبة إلى سوريا، فقد بذلت محاولات برعاية الأمم المتحدة والجامعة العربية، لإيقاف العنف من أجل تحقيق تطور إيجابي، مع ملاحظة الآثار الاقتصادية القوية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، وخاصة على القطاع النفطي، مما تسبب في خسائر قدرت بأكثر من 2 مليار دولار حتى منتصف مايو/أيار 2012.

وبالنسبة للدول الخليجية مثل السعودية وسلطنة عُمان، فإن حالة الاستقرار عموماً، والإعلان عن فرص التوظيف، ومساندة الحكومة لتوظيف المواطنين في القطاعين العام ولخاص - وحزمة القرارات التي اتخذها العاهل السعودي خصوصاً، كما أشرنا سابقاً، كل ذلك انعكس إيجابياً على رفع نسب التشغيل وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين .

وفي البحرين، تأثر الاقتصاد بما مر بالبلاد وأثر هذا على حركة التوظيف للمواطنين البحرينيين، وما تزال هناك بعض المشاكل المتعلقة التي لم تحل ، و قد تم قطع خطوات كبيرة على طريق الحل وحدث العديد من التطورات الإيجابية.

ب- تأثيرات الإجراءات المتخذة على توفير فرص العمل في الإطار التنموي والتكاملي العربي :

إن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها فيما يخص التوظيف كانت تهدف إلى رفع نسب التشغيل للعمالة المواطنة، وتوفير فرص العمل المناسبة لها وبخاصة في دول الخليج التي أصبحت العمالة المواطنة بها تواجه تنافساً شرساً من قبل العمالة الآسيوية، لذا بالإضافة إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل رفع نسبة التشغيل لمواطنيها فإن هذه الدول أيضاً

أصدرت العديد من القوانين التي تكفل حماية مواطنيها من منافسة العمالة الوافدة مثل تحديد نسب معينة لمواطنيها في سوق العمل، وقصر مزاولة بعض المهن على مواطنيها؛ ويجري حالياً العمل على تحديد سنوات معينة لإقامة العاملين الوافدين في الدول الخليجية .

ونعتقد أن تدفق العمالة العربية بين الدول المرسلّة والمستقبلة سيواجه تحدياً كبيراً، فالدول المستقبلية حالياً تمر بظروف صعبة، على سبيل المثال ليبيا التي تحولت من دولة مستقبلية للعمالة وعلى الأخص العمالة العربية التونسية والمصرية إلى دولة طاردة لهذه العمالة، وبالنسبة للدول الخليجية المستقبلية للعمالة فإن لديها حالياً أعداداً متزايدة من المواطنين الداخلين إلى سوق العمل، وأعداداً من العاطلين؛ مما يجعل الأولوية في التشغيل وتوفير فرص العمل لمواطنيها، وهو ما يمثل تحدياً لهذه الدول في كيفية التوفيق ما بين متطلبات سوق العمل وقدرات ورغبات الباحثين عن عمل من مواطنيها في ظل سوق عمل مفتوحة تسمح بوجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة وعلى الأخص العمالة الآسيوية التي يفضلها أصحاب الأعمال.

❖ الإجراءات المقررة خلال الاحتجاجات لمصلحة دعم العدالة الاجتماعية والإصلاح :

يمكن ملاحظة أن حكومات الدول الخليجية تعمل على تحقيق مفهوم معين للعدالة الاجتماعية في معناه الواسع، والذي يعني تحقيق الحد الأدنى من الكفاية الاقتصادية والمعيشية لأفراد المجتمع ؛ وقد لا يتم هذا بالدرجة التي تلاقي قبولا من جميع الأطراف، ولكن لا يمكن إغفال ما تقوم به هذه الحكومات.

المحور الخامس - نحو سياسات حكومية فاعلة لدعم التشغيل في ضوء المطالب الشعبية :

يتناول هذا المحور عرضاً تحليلياً للسياسات الواجب انتهاجها من قبل السلطات المسؤولة في الدول العربية، من أجل دعم التشغيل وخفض البطالة، خاصة في أوساط شريحة الشباب، في ظل الاحتجاجات الشعبية الحاشدة وما صاحبها من هزات اجتماعية في العديد من الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات ليست مسئولية الأجهزة الحكومية أو الرسمية فقط، لكنها محل تقاسم الأمانة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات وأرباب الأعمال

والعمال) بالإضافة إلى المجتمع المدني، وشرائح المجتمع الأخرى غير المشمولة في التصنيفات السابقة، خاصة المزارعين وأبناء الطبقة المتوسطة من المثقفين.

وينقسم المحور إلى خمسة أجزاء؛ حيث يتناول الجزء الأول موضوع "إعادة توجيه" السياسات العامة نحو التشغيل ومحتوى العمل، فيما يعتبر مدخلا عاما لموضوع المحور، من خلال معالجة قضيتين فرعيتين، هما: تحديد أبرز خطوط التوجهات العامة، والإطار العالمي المواكب لهذه التوجهات، بالتطبيق على رأس المال المعرفي ومهارة العمل. أما الجزء الثاني فموضوعه (إعادة هيكلة سياسات التنمية لدعم التشغيل)، حيث يركز على تبني نموذج إنمائي جديد، محقق لتكامل الهيكل الإنتاجي ومكثف لاستخدام العمل، كلما أمكن؛ ومناصر للفقراء والمتعطلين.

أما الجزء الثالث فيتعرض لعدد من السياسات القطاعية ذات الأهمية الخاصة في مجال دعم التشغيل، وتتعلق بكل من التعليم الجامعي والقطاع الريفي وما يسمى بالصناعات الإبداعية، ثم التنمية الريفية.

ويأتي الجزء الرابع منصبا على حالة بعينها هي "المشروعات الصغرى والصغيرة" كأداة محققة لدعم التشغيل ومكافحة البطالة والحد من الفقر في الدول العربية. وأخيرا، يقدم الجزء الخامس نظرة كلية، كنظرة طائر محلق، على السياسات الفاعلة، من زاوية استراتيجية متصلة ببناء القدرة التنافسية وتحقيق النمو المستديم كوسيط ناجح لدعم التشغيل ورفع مستوى المعيشة لأبناء المجتمع.

والسطور التالية تتناول بالشرح الأجزاء الخمسة :

الجزء الأول - التوجهات العامة :

من أهم هذه التوجهات، توفير المزيد من فرص العمل الجديدة لتشغيل المتعطلين و"الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ولكن من الملاحظ أن الدول العربية، على اختلاف ظروفها الاقتصادية، لم تطبق سياسات فعالة حتى الآن، في هذا المجال، وما زال استيعاب الأنشطة الاقتصادية لقوة العمل محدودة. والقطاعات الأكثر استيعابا لقوة العمل هي الزراعة، والبناء والتشييد، و" القطاع غير النظامي".

وتقع هذه الأنشطة بالكامل تقريباً في إطار القطاع الخاص، المتوسط والصغير أساساً، لكنها لا تلقى العناية والرعاية الواجبة من الحكومة والقطاع الخاص الكبير، وهما المصدر الأكبر للموارد المالية والتكنولوجية في المجتمع.

ويتطلب تطبيق التوجه السابق، وغيره من التوجهات الضرورية، أمرين:

- رفع معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى 7% سنوياً على الأقل، خلال الخمسة عشر عاماً المقبلة.

- التركيز على دعم وتطوير القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة، وفي مقدمتها القطاع الزراعي، والقطاع غير النظامي في المناطق الحضرية .

الإطار العالمي لتوجهات سياسات التشغيل :

تحددت أبرز المقومات المحددة لتكوين قوة العمل في العالم المتطور اقتصادياً، واستطراداً: في الدول العربية، مستقبلاً، في الجانبين التاليين:

- رأس المال المعرفي .

- عنصر المهارة .

وفيما يلي نركز على الجانب الأول :

- بناء رأس المال المعرفي :

بينما كان مفهوم الملكية، في السابق، ينصرف إلى ملكية أصول إنتاجية "عينية"، أصبح الاتجاه السائد هو اعتبار أن (الذين يملكون) هم الذين اكتسبوا ناصية العلم والمعرفة الحديثة وقوة المهارة الابتكارية الخلاقة. وأصبح هؤلاء عماد النشاط المحموم للاقتصاد العالمي.

أما الفقراء و"أشباه الفقراء" فلا يملكون الموارد القادرة على امتلاك رأس المال المعرفي الجديد ولا يناولون فرصاً متكافئة في التعليم الحديث والرعاية الصحية وفي مجال سوق العمل وكسب الدخل.

الجزء الثاني - إعادة هيكلة سياسات التنمية لدعم التشغيل :

وذلك من خلال :

1- تبني سياسات للاقتصاد الكلي قادرة على دعم التشغيل والحد من الفقر :

بالإحالة إلى تجربة مصر في تطبيق "برنامج التكيف الهيكلي" الموصى به من طرف "صندوق النقد الدولي" منذ الاتفاق الرسمي بين الجانبين والذي استمر منذ مايو 1991 حتى عام 2004 ، فقد توصلت بعض الدراسات المستندة إلى تحليل إحصاء لمسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة - في أربع دورات زمنية متتابة - إلى أن الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة سجل نمواً حقيقياً بلغ 4.2% في المتوسط سنوياً مع تقلبات متكررة حول المعدل المتوسط (1)، ومع ذلك فإن التشغيل حقق نمواً بلغ 2.63% في المتوسط سنوياً خلال الفترة بأكملها (2).

2- تشجيع نمط النمو (المناصر للفقراء) (3):

من بين أهم السياسات والإجراءات المحققة لذلك: ضمان وصول الفقراء إلى الأصول الاقتصادية المهمة، خاصة الأراضي - في الأرياف، والمساكن - في الحضر، والائتمان والدعم التقني والمؤسسي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأرياف والحضر على السواء.

فقد لوحظ، من واقع التجربة المعاشة في غالبية الدول العربية، أن الفقراء المشتغلين يتركزون في القطاع الخاص غير الرسمي (أو "غير النظامي")، سيما أن المشروعات الصغرى والصغيرة، غير المنضوية تحت لواء التنظيم الرسمي، محرومة إلى حد كبير من رعاية الدولة المبذولة للقطاع الرسمي، خاصة المشروعات الخاصة الكبيرة والكبرى.

3- بناء رأس المال المعرفي والمهاري للفقراء وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة :

(1) د. هناء خير الدين و د. هبة الليثي، النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر 1991/1990 - 2004/2005، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 242، أول نوفمبر 2007، ص 6.

(2) المرجع السابق، ص 8.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، مرجع سابق، ص 81.

ويتحقق ذلك بصفة خاصة من خلال تصدي الدولة لمهمة إعادة هيكلة الإنفاق العام، خاصة منه الإنفاق الاجتماعي، باتجاه إعطاء المزيد من الاهتمام للتعليم العام والصحة العامة.

الجزء الثالث - انتهاج سياسات قطاعية لدعم التنمية والتشغيل الجيد للشباب، وذلك من خلال:

- تشجيع التعليم الجيد بالمعايير العالمية .
- تطوير القطاع الزراعي والريفي .
- تشجيع "الصناعات الإبداعية" .

الجزء الرابع - الصناعات الصغيرة مدخل رئيسي لتشغيل الشباب :

لقد برزت صيغة **الصناعات الصغيرة**، باعتبارها أحد مسالك الحل لتلك المشكلة المستعصية- مشكلة البطالة. وقد اهتمت منظمة العمل العربية بتطوير الصناعات الصغيرة كمدخل لحل مشكلة البطالة و الحد من معدلات الفقر في المنطقة العربية، وقدمت عددا من المقاربات العملية في هذا السبيل، ومنها الاهتمام بتنمية العلاقات بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ومن هنا تتبدى أهمية بناء مناطق صناعية متكاملة مزودة بالمرافق ومقومات البنية الأساسية، وقادرة على تقديم الدعم التقني والتسويقي والإداري - التنظيمي، بل المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرهما.

وبالإمكان تصور عدد من الدروس المستفادة من الخبرات العالمية والعربية في مجال المشروعات والصناعات الصغيرة، يجمل بنا نحن العرب أن نستخلص عبرتها، وأهمها :

- توافر الإرادة الجادة، انطلاقا من إدراك دور المشروعات المذكورة في تطوير التكنولوجيا وابتداع الابتكارات الجديدة واستيعاب العمالة، على نحو ما تم في (وادي السليكون) بالولايات المتحدة و(مدينة بنجالور) الهندية و(منطقة تشنجن) في الصين.
- الربط بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة.

الجزء الخامس - نحو سياسات حكومية فاعلة في ميدان التنمية والتشغيل :

تؤكد أهمية الربط بين النموذج التنموي المتبع وقضية التشغيل، انطلاقاً من "كثافة عنصر العمل" في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو ما دفع منظمة العمل العربية إلى المبادرة بعقد المنتدى العربي الأول للتنمية والتشغيل في الدوحة (2008) وأتبعتها بسلسلة من الخطوات الإجرائية ذات الصلة.

و بالنظر إلى الإطار الكلي للتنمية والتشغيل، وبالاستفادة من أعمال منتدى التنمية والتشغيل، تظهر عدة مداخل أساسية، في مقدمتها:

1- بناء القدرة التنافسية :

لم يرق أى من الدول العربية حتى الآن ببناء نظام وطنى حقيقى للابتكار، حتى فى أكثرها تطوراً من الناحية العلمية والتكنولوجية. ويقتضى الأمر القيام بالمزاوجة الحسنة بين مقتضيات إعداد أسس وقواعد البناء الابتكارى الوطنى الفعال والمتجانس فى المستقبل القريب، وبين ضرورات تفعيل القدرات التكنولوجية المتاحة بالفعل فى الوقت الراهن، ومحاولة بث الحياة الابتكارية فيها، ومن ثم يجب أن تعي الحكومات العربية الدرس، فتركز على بناء ركائز القدرة التنافسية، والمنظومة الابتكارية، بدلاً من مجرد اجترار المقولات المكررة حول العولمة والحرية المطلقة للتجارة الدولية دون حماية وطنية للإنتاج المحلى مرتفع الجودة.

2- النمو العربى المستديم :

وفق "التقرير الاقتصادى العربى الموحد" 2011، تراوح معدل الاستثمار على المستوى العربى العام فى عام 2010 بين 41,1% فى الجزائر و 19,5% تقريباً فى مصر والسودان.

وإذا كان المعدل المطلوب لإحداث (الدفعة القوية) الإنمائية يمكن أن يقدر فى المتوسط بما لا يقل عن 25%، فلذلك، يشكل رفع معدل الادخار المحلى والاستثمار (الإنتاجى) فى الدول العربية غير النفطية بالذات، الخطوة الأولى، والشرط الأول، نحو تحقيق استدامة النمو فى

الدول العربية عموماً. كما أن استدامة النمو رهن بإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي في الدول العربية، باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة، بدلاً من الاعتماد الأحادي على قطاع بعينه في تركيبة هيكل الناتج وهيكل الإيرادات العامة، كالقطاع الخدمي في الدول غير النفطية، والقطاع النفطي في مجموعة الدول (النفطية).

شرط ثالث للتنمية المستدامة (أوالمستديمة) هو: الشرط الاجتماعي، فالنمو مهدد بفعل التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروات، وفي فرص الحياة والتعليم والصحة. ودون هذا البعد الاجتماعي، الذي يترجم من خلال استفادة غالبية المجتمع، خاصة من الشباب، استفادة فعلية من النمو الاقتصادي، فإن هذا النمو سوف يكون مهدداً بالانتكاس.

المحور السادس - بناء قواعد التوافق المجتمعي المحقق لقدرة أكبر من العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي :

يتضمن هذا المحور معالجة تحليلية لمجال مهم وحيوي في السياسات الاقتصادية ببعدها الاجتماعي والتوافقي بين شركاء العملية الاقتصادية، خاصة بين المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة، وبين المؤسسات النقابية العمالية ومؤسسات المجتمع المدني .

لا توجد سياسات اقتصادية مستقرة دون بعد اجتماعي يشكل إطاراً لها، وغاية تسعى إليها في مسار نمو اقتصادي واسع تنعكس آثاره الإيجابية اقتصادياً واجتماعياً. وهذا الأمر يتطلب توافقاً مجتمعياً لتحقيق السلم الاجتماعي من خلال بناء منظومة قواعد، وآليات حوارية تتحقق من خلالها تلك المنظومة، انطلاقاً من أن مفتاح استقرار النظم السياسية العربية هو اعتماد سياسات اقتصادية قائمة على منظومة من التوافق المجتمعي تشكل نجاحاً للدولة وللمجتمع بتنظيماتها الإنتاجية والعمالية والمدنية .

والتوافق بالمعنى العام هو عملية دينامية مستمرة يقوم بها الفرد والمجتمع والدولة لتحقيق التلاؤم المشترك، وفق آلية حوارية لمنع التصادم وتحقيق المطالب النقابية والمهنية والحياتية، كما تحقق مطالب تطوير العملية الإنتاجية واستقرار الوضع السياسي .

في إطار عقدين من الزمن جرى خلالهما ما سمي بـ "الإصلاحات الاقتصادية" في معظم الدول العربية، وما رافقها من آثار اجتماعية كبيرة، تراكمت في مجموعها لتشكّل

انفجاراً شعبياً هائلاً، وزاد الأمر خطورة حين تم الربط بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فكان دويهاً كبيراً في تونس ومصر ولا يزال كذلك في أكثر من بلد.. والتحليل المتعمق للأمر يكشف عن تغييب للمسألة الاجتماعية في سياق "الإصلاحات الاقتصادية"، وتضخيم الاهتمام بالاقتصاد والنمو الاقتصادي والاستثمارات العربية والأجنبية والامتيازات الممنوحة لها مع تغييب للمجتمع كأفراد وكمجاعات وكتقافة، وهنا نظر إلى المجتمع كما لو أنه ملحق بالسوق واقتصادها .

فغياب المشاركة المجتمعية في السياسات الاقتصادية وبرامجها الإصلاحية نجم عنه خلل كبير في منهج رسم السياسات الاقتصادية التي جاءت منحاذاة للأقلية. وبغياب المجتمع ظهرت تدريجياً الاحتجاجات والمظاهرات بشكل مطلبى ونقابي وفئوي، وسرعان ما تزايدت أعداد المتظاهرين وارتفع سقف مطالبهم: من إصلاح أحوال الاقتصاد والمجتمع إلى أحوال السياسة والكرامة والحقوق، وكل هذا يشكل السياق الحقيقي لظاهرة الاحتجاجات الشعبية الراهنة عربياً .. الأمر الذي يتطلب دراستها وتحليلها وتقديم حزمة من الإجراءات والمعالجات لإعادة الاستقرار والسلم الاجتماعي من خلال منظومة القواعد المؤسسة للتوافق الاجتماعي بين أطراف العملية الإنتاجية والسياسية الثلاثة في الدولة والمجتمع .

وسوف تؤدي عملية التوافق المجتمعي المطلوب تحقيقها إلى إحداث تغييرات بنيوية وهيكلية في النشاط الإنتاجي والسياسي والنقابي، وهنا لابد من تعزيز دور النقابات وتفعيلها وتنشيطها بجميع مستوياتها ومختلف أشكالها، وتسهيل عملية انتقالها من النضال السياسي إلى النضال المطلبى، وممارسة الديمقراطية في الانتخابات النقابية ومنحها استقلالية القرار النقابي، لتكون الضابط في عملية التوازن المطلوبة مستقبلاً ... فالنقابات النشطة ليست من أهم العوامل الأساسية للعملية الاجتماعية فحسب، وإنما هي المحك اليومي والمراقب الدائم لنتائج التطورات الاقتصادية في المجتمع. ولتحقيق التوافق المجتمعي لابد من الاعتماد على الركائز الخمس التالية .

1- الإقرار الرسمي بأهمية التوافق المجتمعي كعملية ومنهج بين أطراف العملية الإنتاجية والسياسية.

2- تيسير الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتشريعات والقوانين المرتبطة بها التي تمكن أطراف التوافق من الوعي بالعمليات التي يتحاورون من أجلها .

3- بناء آليات للحوار وتحقيق التوافق المجتمعي داخل الوحدات الإنتاجية بين النقابات واللجان العمالية ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة.

4- تكثيف جهود التوعية بأهمية التوافق المجتمعي لمصلحة الأطراف الثلاثة واعتماد دورات تثقيفية وتدريبية لمناهج الحوار وآلياته والتدريب على الحوار في الوحدات الصغيرة (النقابات العمالية، لجان الحوار، مؤسسات المجتمع المدني).

5- تعزيز قيم العمل الجماعي والمسؤولية المجتمعية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في إطار توافق مجتمعي يحقق مطالب ومصالح الأطراف الثلاثة في العملية الإنتاجية واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة .

إن مهمة المجتمع المدني تفعيل مشاركة أفراد المجتمع، إذ كيف يمكن وضع وتنفيذ استراتيجية للتشغيل والتخفيف من البطالة بمعزل عن مشاركة العمال أنفسهم باعتبارهم الفئات المستهدفة من تلك الاستراتيجية . فالتنمية، في الحقيقة، لا يمكن بلوغها في مجتمع لا يدرك أهميتها ولا يسعى إلى تحقيقها وهنا يكون المجتمع المدني في حضوره له أهمية سياسية وإنمائية معاً، ومن هنا يمكن القول إن المجتمع المدني يعتبر مكوناً أساسياً من مكونات التنمية الشاملة والمستدامة .

والشراكة كعملية، تهدف إلى توسيع الخيارات أمام المجتمع، وتتضمن مجموعة السياسات والإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتمكين أفراد المجتمع من المساهمة - على المستويين المحلي والوطني - في رسم السياسات الإنمائية وتفعيل المشاركة المجتمعية في مختلف المناحي التطبيقية للتنمية الشاملة، وللوعي بهذه العملية لابد من العمل على إكساب الأفراد والجماعات (رجال/نساء) وعياً تنموياً جديداً يتضمن طرائق وأساليب مبتكرة تفعل قدراتهم الجمعية والفردية من أجل تنمية مجتمعهم وتحسين معيشتهم. وهنا تبرز شخصية الأفراد والجماعات حين يتجاوزون ثقافة الخنوع والسلبية والتواكل إلى ثقافة العمل والإنتاج

والإصرار على تحقيق الذات، وهنا يكتسبون طرقا وأساليب جديدة من أجل تنمية مجتمعاتهم وتحسين مستوى معيشتهم، وبالتالي تتزايد قدراتهم الجمعية في العمل التنموي المفيد لهم.

إذا كانت الصعوبات الاقتصادية، وفق متغيرات النظام العالمي وتأثيراته، ووفق أخطاء السياسات الاقتصادية في الداخل، قد أثرت بشكل مباشر على كل مواطن فإن من أوجب الواجبات ألا تترك الدولة المجتمع دون حماية اجتماعية وألا تتخلي عن مساعدته في عبور عمليات التحول .. فمشروعية الدولة تأتي من خلال أدائها واجباتها الاجتماعية ووظيفتها الإنمائية.

والتوافق المجتمعي لا يتأتى إلا من خلال حكم رشيد يعبر عن المواطنين ويعكس همومهم وهذا الأمر يتطلب حكومات تعتمد تنمية مستدامة يشارك الأفراد فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.. ومن ثم فإن التشغيل والبطالة، كمحور رئيسي في منظور الحكومات، يجب معالجته ليس وفق مسار اقتصادي بل مسار اجتماعي أيضا.. لأن السياسات الاقتصادية التي لا تعتمد بعدا اجتماعيا فيها تكون سياسات قاصرة تولد كثيرا من مظاهر الاحتجاج والرفض المجتمعي.

وصفوة القول إن الاستقرار السياسي والاجتماعي يكمن مفتاحه في عملية التوافق المجتمعي، وهذه الأخيرة تركز على سياسات اقتصادية تلبي الأهداف الاجتماعية. ومن بين ما يعنيه ذلك، أن توسيع مظلة الحماية الاجتماعية وتحسين فرص الحصول على الخدمات التعليمية والصحية اللازمة سوف يساعد على ضمان المزيد من التنمية الشاملة والاستقرار الاجتماعي.

المحور السابع - ملامح خطط وطنية لدعم التشغيل والحد من البطالة :

ركز المحور على الخطة الوطنية التي اتبعتها الحكومة الانتقالية في تونس خلال عام 2011 لدعم التشغيل والحد من البطالة إثر الاحتجاجات الشعبية التي عرفت البلاد منذ منتصف شهر جانفي الماضي، فإنه قبل التطرق إلى هذا الموضوع، وجب التعرف على خصائص سوق الشغل قبل اندلاع وانتشار الأحداث والاحتجاجات. وتفاقم ظاهرة الاعتصامات التي عرفت البلاد، وذلك على النحو التالي :

❏ أسباب اندلاع الاحتجاجات :

من خلال دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال العشرية السابقة، برزت الخصائص الأساسية التالية التي كان لها الأثر الكبير على مجرى الأحداث التي عرفتھا البلاد في مطلع 2011 :

أ- تفاقم عدد طالبي الشغل خلال السنوات الأخيرة، خاصة بالنسبة للرجال مقارنة بالنساء. فلقد زاد هذا العدد، ولأول مرة في تاريخ تونس، من 164 ألف طلب تقريباً سنة 2005 إلى 193 ألفاً سنة 2008 و 226 ألفاً سنة 2010، وهذا العدد يفوق بكثير طاقة استيعاب سوق الشغل التي لم تتجاوز 80 ألفاً سنوياً. وهذا الارتفاع الراجع إلى طبيعة النمو السكاني بالبلاد يعكس في الحقيقة مدى دخول العنصر النسائي إلى سوق الشغل وبالتالي عجز النظام الاقتصادي المتبع عن إدماج الشباب في الحياة النشيطة.

ب- إن عدم قدرة سوق الشغل على استيعاب طالبي الشغل من الفئة المثقفة وحاملي الشهادات العليا عمل على ازدياد نسبة البطالة وأوجد مناخاً اجتماعياً متوتراً وصعد الاحتجاجات الشعبية في أواخر السنة الماضية 2010. هذا الوضع قد تفاقم مع مرور الزمن بالرغم من تعدد البرامج والخطط من طرف الحكومة السابقة في مصلحة هذه الفئة من حاملي الشهادات العليا كالتكوين المهني والإعانات الضريبية والمالية وغيرها. فبلغ عدد العاطلين سنة 2010 ما لا يقل عن 140 ألفاً (مع زيادة سنوية لخريجي الجامعات تبلغ 80 ألفاً).

ج- بالرغم من اتباع سياسات تقشف للحكومة السابقة خلال العقود الأخيرة، يبقى القطاع العمومي أكثر استقطاباً لليد العاملة خاصة الحاملة للشهادات العليا، وأكثر استقراراً في عملية التشغيل.

د- في المقابل، تبقى مساهمة القطاع الخاص في عملية التشغيل ضئيلة نوعاً ما وذلك بالرغم من العديد من الحوافز والتسهيلات المالية والضريبية وغيرها الممنوحة من طرف الحكومة.

فنسبة التأطير في هذه المؤسسات بقيت ضعيفة جدًا وذلك يرجع إلى طبيعة هذه المنشآت الصناعية والخدماتية، ليس فقط لصغر الحجم، وإنما أيضا لأنها بقيت تركز على اليد العاملة العائلية ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالسوق العالمية.

❖ **تعدد البرامج العاجلة المتبعة من طرف الحكومة المؤقتة في مصلحة التشغيل والحد من الفوارق الجهوية :**

لقد سارعت الحكومة إثر الأحداث التي عاشتها البلاد في أوائل 2011 إلى رسم وتنفيذ العديد من البرامج والخطط العاجلة التي أسهمت فيها كل القطاعات والمؤسسات العمومية والخاصة وذلك لإدماج عاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا والحد من التهميش الجهوي والفوارق بين المناطق الساحلية وداخل البلاد.

فلقد اتسمت هذه السياسة التشغيلية المتبعة بالخصائص التالية :

أ- مشاركة كل القطاعات والمسؤولين في عملية تشغيل الشباب في أسرع وقت ممكن، فالشعار المرفوع في هذا المجال هو أن التشغيل هو مسئولية الجميع لا فقط الدولة والقطاع العمومي وإنما كل المجتمع بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ب- إتباع مبدأ الشفافية في عملية انتداب طالبي الشغل للعمل، وإرساء هذه العملية على مقاييس محددة، يطلع عليها مسبقا كل المرشحين لمناظرات أو "مسابقات" الانتداب وذلك لضمان مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية في المعاملات.

ج- تنوع سياسة الدعم الآني والعاجل للتشغيل، زيادة على الانتداب أو التعيين المباشر، وذلك من خلال مؤازرة المبادرين أو باعثي المشاريع الجديدة وتحفيزهم على الاستثمار، خاصة في قطاعات واعدة، وفي جهات محرومة من النشاطات الاقتصادية، ومساعدة الشركات التي عرفت صعوبات خلال الأحداث، وذلك للحفاظ على مواطن الشغل الموجودة بها.

وقد تعددت الآليات وبرامج المساندة هذه لتأخذ أشكالا مختلفة كالإعفاءات الضريبية والتسهيلات المالية والمصرفية، وترشيد التكوين المهني لإيجاد مهارات وقدرات مهنية جديدة وتنمية "تشغيلية" للشباب المتخرج في الجامعات وغيرها.

د- إلى جانب البرنامج العاجل والقرارات الحكومية المتخذة في مصلحة التشغيل على المدى القصير، تعددت الإجراءات الإدارية والهيكلية الساعية إلى دعم برامج الحد من البطالة، ومن الفوارق الجهوية ودعم الثقة بين الإدارة والمواطن التونسي.

زيادة على السعي إلى تعزيز الشفافية في كل المعاملات والعلاقات مع المواطن، سعت الحكومة الحالية إلى تشريك المجتمع المدني ومنظماته في العديد من القرارات ومراقبة الجمعيات المحلية (من مجالس ولايات وبلديات...) وفي الحصول على المعلومات والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وغيرها. كما عملت على تعزيز "الحوكمة الرشيدة" بالإدارة التونسية والمصارف وسائر القطاعات والمرافق العمومية وذلك من خلال بعث العديد من اللجان الساهرة على دراسة مشاكل التشغيل والاستماع إلى شواغل العاطلين عن العمل وإلى المنظمات الممثلة للجهات الداخلية.

ه- لعب التمويل المصرفي والاستثمار الأجنبي دورا كبيرا في مؤازرة سياسة التشغيل المتبعة خلال هذه السنة وذلك ليس فقط من خلال انتداب مباشر للعديد من طالبي الشغل وإنما أيضا من خلال تمويل العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما أسرع التمويل الخارجي إلى مساعدة بعث مشاريع البنية التحتية بالجهات الداخلية وإلى مساندة برنامج التشغيل ودفع التنمية الجهوية بالبلاد.

المحور الثامن - التعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة :

تنطلق أهمية التعاون العربي في مجال دعم التشغيل والحد من البطالة من طبيعة أسواق العمل المختلفة في الدول العربية، وتعدد أنظمتها، وأمام هذا التعاون مجموعة من الفرص والتحديات التي إذا ما تمت إدارتها بكفاءة وفاعلية أثمرت نتائج إيجابية مهمة في مجال التشغيل والحد من البطالة تنعكس إيجاباً على اقتصادات الدول العربية ومستويات معيشة مواطنيها .

وقد برزت هذه الأهمية بشكل ملح مع ظهور الإرهاصات والاحتجاجات الشعبية في الدول العربية في الفترة الماضية وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية والمتوقعة على الدول العربية .

ويتناول هذا المحور عرضاً لواقع التعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة، وبشكل خاص يتناول قرارات ونتائج القمة العربية بشأن العقد العربي للتشغيل، والبرنامج العربي الشامل للتشغيل والحد من البطالة، ويتطرق لموضوع تنقل اليد العاملة بين الدول العربية في ظل المستجدات الأخيرة، وآثار هذه المستجدات على فرص تدفق الاستثمارات البينية العربية، كما يتم التطرق أيضاً إلى تفعيل الاستراتيجيات العربية المشتركة، خاصة في المجالات التنموية، ومناقشة دور منظمة العمل العربية في تفعيل التعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة في ظل المستجدات الأخيرة في الدول العربية، وأخيراً تم طرح إطار عام لمخطط مقترح لتعاون عربي من أجل دعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية .

وفي السطور التالية نقدم تفصيلاً ما تناوله هذا المحور :

❖ واقع التعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية :

اقتصرت التعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة قبل عام 2008 على مجالات متفرقة لا تملك رؤية شمولية نابعة مما تم إقراره في إطار مؤتمرات العمل العربية ونشاطات منظمة العمل العربية، التي ركزت على وضع مشروعات اتفاقيات العمل العربية ومتابعة تصديقها وتنفيذها وإقامة ورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة، وتنفيذ بعض الدراسات والأبحاث حول البطالة وسياسات التشغيل في الدول العربية . وكان التعاون العربي في هذا المجال يعاني صعوبات عديدة، أهمها ضعف الالتزام والدعم السياسي وقلة التمويل، بالإضافة إلى ارتباط هذا التعاون بالظروف والعلاقات السياسية المتغيرة بين الدول العربية . ولعل أول ملامح هذا التعاون كان في مجال تنقل العمالة العربية وتأسيس المؤسسة العربية للتشغيل التي لم يطل بها الأمد، ووضع عدد من اتفاقيات العمل العربية .

وإدراكاً من منظمة العمل العربية لخطورة بقاء الأمور في إطار الاهتمام الشكلي، فإنها اغتنمت فرصة التحضير للدورة الأولى للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بالكويت (يناير 2009) ، فهيأت التحضير لعقد منتدى التنمية والتشغيل (الدوحة 2008)، كما أسلفنا، وكان له صده الفعلي في أعمال القمة، بصور قرار بتعزيز التعاون العربي في مجال

التشغيل، وإقرار البرنامج العربي المتكامل للتشغيل والحد من البطالة في الدول العربية ،
والعقد العربي للتشغيل. و ولا شك أن كل ذلك يوفر أرضية لتطوير التعاون العربي الفعلي
بخطوات متدرجة في المستقبل القريب.

ونخصص الفقرة التالية لعرض العقد العربي للتشغيل وبرنامج التنفيذ نظراً لأهميته
كرؤية شاملة للتعاون العربي في هذا المجال .

❏ العقد العربي للتشغيل وبرنامج التنفيذ :

تضمنت قرارات القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية في الكويت 2009 فيما يتعلق
بقضايا التشغيل والبطالة ومعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية النقاط التالية :

- اعتماد الفترة من 2010-2020 عقداً عربياً للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول
عام 2020، وإعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل
المجزي والمنتج وإيجاد فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين ظروف حياة وعمل
المشتغلين .
- تركيز الجهود الوطنية والعربية لدعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع
احتياجات سوق العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعامل العربي، والسعي لتطوير ثلاثة من
مراكز التدريب القائمة في الدول العربية .
- تتخذ الحكومات العربية الإجراءات اللازمة لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول
الأعضاء وفقاً لمتطلباتها.
- دعم مبادرات القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية لتنفيذ برامج التشغيل
وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي .
- تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية من خلال
منظمة العمل العربية وأجهزتها القائمة والجهات المعنية في الدول العربية .
- تكليف منظمة العمل العربية والأمانة العامة للجامعة العربية بتقديم تقرير دوري حول
التقدم المحرز إلى القمة .

وقد قامت منظمة العمل العربية، بعد صدور قرار القمة، بإعداد وثيقة العقد العربي للتشغيل وبرنامجه التنفيذي (2010-2020).

وتضمن العقد العربي للتشغيل في توجهاته العامة، أهدافاً نوعية وكمية يتم التخطيط لها والتعاون لتحقيقها قبل عام 2020، والتي أصبحت تمثل تعهداً عربياً تضامنياً تعمل الحكومات العربية على تنفيذها .. ومن تلك الأهداف :

- اعتماد الفترة من 2010 - 2020 عقداً عربياً للتشغيل .
- تخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف .
- رفع معدل النمو في الإنتاجية بنسبة 10% خلال هذه الفترة في كل البلدان العربية ، وتوفير بيئة عمل مناسبة تحفز على رفع الإنتاجية وفق المعايير الدولية .
- تحسين جودة برامج التعليم عموماً ، والتعليم الفني والمهني والتطبيقي والتدريب المهني خصوصاً، ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50% كحد أدنى من الملتحقين بالتعليم ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، والعناية ببرامج إعادة التدريب والتأهيل خلال العقد.

إن العقد العربي للتشغيل لا يزال وليداً جديداً، ولكن التغيرات الأخيرة في الدول العربية والاحتجاجات الشعبية تستدعي إعادة النظر في أولويات أهداف هذا العقد وبرنامجه التنفيذي في ضوء هذه التغيرات، فالوضع الراهن فرض على الدول العربية التزامات عاجلة لا تحتمل التأجيل، وفي بعض الدول سيؤدي التراجع الاقتصادي الحاصل فيها نتيجة لظروفها السياسية والأمنية إلى تراجع مماثل في إمكان إيجاد فرص عمل جديدة فيها وتخفيض البطالة، بل ربما ترتفع نسب البطالة، مما يشكل تحدياً كبيراً أمامها لتحقيق أهداف العقد العربي للتشغيل على المستوى القطري، وتظهر الحاجة الملحة لدعم عربي لوقف تراجع أوضاع التشغيل فيها من خلال برامج إسعافية فعالة .

وفي سبيل ذلك، قامت منظمة العمل العربية بموالاته الاهتمام بالعقد العربي للتشغيل، والتطورات المحيطة به، في جميع المجالات. فبعد أن تم إقرار الفكرة واتخاذ قرار بها في مؤتمر القمة الاقتصادية والاجتماعية بالكويت (19-20 يناير/كانون ثاني 2009) تم إقرار وثيقة

العقد في مؤتمر العمل العربي بدورته السابعة والثلاثين (المنامة - البحرين 2010) وأصبح "العقد العربي للتشغيل" بندا دائما على مؤتمر العمل العربي (الدورة الثامنة والثلاثين بالقاهرة 2011، والتاسعة والثلاثين بالقاهرة 2012) وأصبح لزاما على كل دولة أن تقدم تقريرا حول ما تم إنجازه من "العقد". وبالتوازي مع هذا، تم إقرار الاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب المهني والتقني، وتكوين الجمعية العربية للتدريب، والجمعية العربية للضمان الاجتماعي. وبالإضافة إلى كل ذلك، قامت منظمة العمل العربية بعقد الندوة القومية حول "متطلبات التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل" (القاهرة: 28-29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) و لقاء الخبراء لمتابعة التقدم في إنجاز "العقد" بالقاهرة في 15-16 يوليو/ تموز 2012.

آثار الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية على فرص تدفق الاستثمارات البنينية العربية ودورها في التشغيل والحد من البطالة :

إن اتجاهات تدفق فرص الاستثمارات العربية البنينية ستؤثر حتماً على واقع التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، وقد بينت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في نشرتها الفصلية الثالثة لعام 2011 أبرز ملامح التدفقات العربية البنينية المتوقعة لعام 2011 على النحو التالي:

- احتمال انخفاض استثمارات الدول العربية النفطية المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية الأخرى، لاسيما مع التطورات السياسية العميقة في عدد من الدول العربية المستقبلية للاستثمار، وما صاحبها من تأثيرات قصيرة المدى على مناخ الاستثمار .
- الهدوء المتوقع لنشاط الشركات "عبر الوطنية" العربية في المنطقة العربية، لاسيما في قطاعات السياحة والاتصالات والعقارات والمصارف وتجارة التجزئة بسبب التغيرات السياسية ورغبتها في ترقب ما ستسفر عنه الأحداث .
- توقع هدوء أنشطة الدمج والاستحواذ في المنطقة العربية في عام 2011 بعدما تضاعفت إلى 31 مليار دولار عام 2010 مقارنة بعام 2009 مع الإعلان عن أكثر من 500 صفقة في المنطقة خلال 2010 .

❏ تنقل العمالة العربية في ظل المستجدات السياسية في الدول العربية :

يعد تسهيل تنقل اليد العاملة بين الدول العربية من أولى القضايا التي تناولها مبكراً التعاون العربي في مجال التشغيل والحد من البطالة، وبذلت من أجلها منظمة العمل العربية جهوداً كبيرة منذ بدء تأسيسها، وأثمرت تلك الجهود العديد من الاتفاقيات العربية والاستراتيجيات المشتركة في هذا المجال، ولا تزال هذه الجهود تبذل من قبل المنظمة لتحقيق نتائج عملية، فإن الواقع يشير إلى صعوبات كبيرة تقف في وجه تحقيق هذه الغاية بشكل مرضٍ .

أما بخصوص الانعكاسات المحتملة للتطورات السياسية والاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية، وفي ضوء البيانات المتوفرة، فنلخصها فيما يلي :

- ظهور ضغوط جديدة لهجرة العمالة على المدى القصير من الدول العربية التي حدثت فيها التطورات إلى الدول المستقبلية للعمالة، خاصة دول الخليج العربي، وذلك بسبب تراجع فرص العمل الجديدة وفقدان فرص العمل القائمة في تلك الدول بسبب الانعكاسات السلبية للأحداث فيها . وهذا يحتم على الدول المستقبلية تحمل مسؤولياتها في مساعدة الدول المصدرة على تجاوز الانعكاسات السلبية للأحداث ودعم التشغيل فيها لتخفيف هذه الضغوط على الهجرة .
 - انشغال حكومات الدول التي شملتها الأحداث بالقضايا السياسية والأمنية الملحة وكذلك الدول العربية التي لم تشملها الأحداث لكنها معنية بها، وبالتالي تراجع جهود هذه الحكومات المتعلقة بقضايا التشغيل ومنها قضية تسهيل تنقل العمالة العربية .
 - تراجع العلاقات السياسية والاقتصادية بين بعض الدول العربية نتيجة مواقفها المتباينة من التطورات الأخيرة مما يعوق جهودها في تسهيل تنقل العمالة العربية .
- وبناءً عليه يتوقع تراجع الإنجازات المحرزة في تحقيق هدف تسهيل تنقل العمالة العربية على المدى القصير، وهذا يحتم على المنظمة دوراً في متابعة الأمر مع الحكومات العربية وإعطائه الأهمية الكافية في زحام الأولويات السياسية والأمنية التي تشهدها الدول العربية .

❑ تفعيل الاستراتيجيات العربية المشتركة في المجالات التنموية :

لقد صدرت عن الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة مجموعة من الاستراتيجيات العربية المشتركة التنموية، نتيجة جهود خبراء عرب وصناع قرار من مختلف الدول العربية شكلت إطاراً عاماً ونموذجاً استرشادياً لوضع وتنفيذ استراتيجيات قطرية مقابلة لها، ولكن من الملاحظ من التقارير الصادرة عن الجامعة العربية ومنظماتها أن الإنجازات في هذا المجال لا تزال متواضعة من حيث اعتماد هذه الاستراتيجيات رسمياً في الدول العربية واستخدامها، لذا نرى من الضروري في هذه المرحلة البحث عن آليات وأدوات جديدة لتفعيل هذه الاستراتيجيات على المستوى العربي والقطري معاً وتحديد أولوياتها في ظل المستجدات الراهنة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً في الدول العربية، ومن أهم تلك الاستراتيجيات :

- الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل (تونس 2003).
- الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني (الرياض 2010) .

❑ إطار عام مقترح للتعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة؛ ودور منظمة العمل العربية في ظل التطورات الأخيرة :

يمكن القول إن العقد العربي للتشغيل وبرنامجه التنفيذي بالإضافة إلى الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل كافيان لأن يشكلان خطة شاملة للتعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة على الأمدين المتوسط والبعيد، ولكن ما هو الإطار العام للتعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة على المدى القصير والذي يمكن للدول العربية أن تواجه من خلاله قضايا مهمة ومستعجلة تحتاج إلى برامج تنفيذية إسعافية لا تحتل التأجيل ؟

إن وضع خطة طارئة قصيرة المدى للتعاون العربي في هذه المجالات الملحة يحتاج إلى جهود مجموعة من الخبراء وصناع القرار في الدول العربية، بمشاركة منظمة العمل العربية، يتم من خلالها تقييم الواقع الراهن لأسواق العمل، خاصة في الدول العربية التي حدثت فيها تطورات سياسية جذرية واحتجاجات شعبية، وذلك لتحديد الأولويات ووضع برامج تنفيذية طارئة لمنع تدهور أوضاع التشغيل في تلك الدول وتفاقم البطالة .

فإنه يمكننا هنا وضع إطار عام لهذا التعاون العربي على المدى القصير يتضمن الخطوات الأساسية التي يمكن أن تتخذ في هذا الصدد:

- دراسة عاجلة لواقع أسواق العمل في الدول العربية في مركز الأحداث، وآثارها على أسواق عمل الدول العربية الأخرى.
- تحديد احتياجات كل دولة من تلك الدول من البرامج الطارئة التي تتناسب مع أوضاعها الخاصة (مثال : عودة العاملين المصريين من ليبيا إلى مصر) بالتنسيق مع تلك الدول .
- تصميم البرامج المطلوبة، وتوفير متطلبات تنفيذها بدعم من المنظمة والدول العربية الأعضاء، خاصة تلك التي تتوافر لديها إمكانيات فنية ومالية لهذا الدعم (تمويل، دعم فني، دعم لوجستي .. الخ) .
- تنفيذ تلك البرامج المشتركة والمحلية وتقييم ومتابعة نتائجها .

أما عن دور منظمة العمل العربية لتفعيل التعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة، فإنه في الأجل المتوسط والطويل نجد أن المنظمة إلى حد بعيد، قد قدمت وثائق بالغة الأهمية وبخاصة العقد العربي للتشغيل وبرنامج التنفيذ، وتقوم المنظمة بالترويج له ومتابعة اعتماده وطنياً ومتابعة تنفيذه وتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء وتطبيق ما تضمنه العقد وبرنامج التنفيذ من التزامات على المنظمة ضمن ما يتاح لها من إمكانيات فنية ومالية .

أما على المدى القصير، فيمكن أن تسهم المنظمة في الإشراف على وضع خطة طارئة للتعاون العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة وفق ما ورد أعلاه، وتساعد على تنفيذها ومتابعتها من خلال الأنشطة التالية :

- متابعة رصد أسواق العمل في الدول المتأثرة بالأحداث الأخيرة .
- المساهمة في تطوير برامج طارئة حسب احتياجات تلك الدول وتنفيذها بالاستفادة من الخبرات الفنية المتوافرة لدى المنظمة .

- التنسيق بين الدول العربية والمنظمات العربية وغير العربية ذات العلاقة لوضع تلك البرامج وتنفيذها .

- متابعة تنفيذ البرنامج العربي المتكامل للتشغيل والحد من البطالة وتحفيز الدول الأعضاء للقيام بالتزامات محددة في البرنامج .

إن الموضوعية تقتضي منا الإقرار بصعوبة تفعيل التعاون العربي في الظروف الراهنة التي تشهد نوعاً من الجمود في حركة العلاقات العربية على المستوى السياسي، ولكن المصلحة القومية للدول العربية تقتضي أيضاً من تلك الدول "تحييد" العوامل السياسية ما أمكن، وتشجيع التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفنية والتربوية والثقافية الأخرى، مما سيكون له أثر تنموي إيجابي على جميع الدول العربية.

* * * * *